العلاقات العراقية-السعودية بعد العام ٢٠٠٣ وملامحها المستقبلية

المدرس الدكتور
قحطان عدنان احمد(*)

مقدمة

تكتسب العلاقات بين العراق والمملكة العربية السعودية أهمية خاصة لأسباب عديدة من أهمها الثقل الذي تشكله الدولتان في منطقة المشرق العربي والذي يعود إلى أهمية هاتين الدولتين في التفاعلات السياسية في المنطقة نتيجة لوضعهما من حيث المساحة والسكان والإمكانات الاقتصادية مما جعلهما يشكلان محوراً سياسياً اقتصادياً مهماً في الثمانينات من القرن الماضي .

من جهة أخرى فأن الأوضاع التي يعيشها العراق بعد عام ٢٠٠٣ جعلت لدول الجوار الجغرافي ـ والسعودية أحداها ـ دوراً في تشكيل الأحداث في العراق ، فالحدود المفتوحة والوضع السياسي والاقتصادي السيء والجيش الضعيف وارتهان القرار السياسي جعل العراق ساحة لتنافس دول الجوار لتحقيق مصالحها من جهة ومنع غيرها من تحقيق مصالحه من جهة أخرى .

من هنا تأتي هذه الدراسة لتبحث في الدور السعودي في أحداث الساحة العراقية سياسياً واقتصادياً ولتحدد الاتجاهات المستقبلية لهذه العلاقات بما يعزز المصالح المشتركة للدولتين .

الإشكالية : تقوم الإشكالية في هذه الدراسة على أن العلاقات العراقية ـ السعودية منذُ النشأة الحديثة للعراق في العام ١٩٢١ والمملكة العربية السعودية في العام ١٩٣٢ ولحد الآن توصف بعدم الاستقرار وأن حالات التعاون الحقيقي التي شهدتها العلاقة بينهما هي بدافع المصلحة القطرية الضيقة .

ولكن ما هي الجذور التاريخية لهذه العلاقة ؟

وما هي حالات التعاون التي شهدتها في مختلف المراحل ؟

وما هو موقف السعودية من الاحتلال الأمريكي للعراق ؟

وما هي أبعاد العلاقة بين العراق والسعودية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق لعام ٢٠٠٣ ؟

وما هي الملامح المستقبلية لهذه العلاقة في ظل الوضع الراهن ؟

هذا ما ستحاول الدراسة الإجابة عليه من خلال الفرضية الآتية .

الفرضية : تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها :

١. أن العلاقات العراقية ـ السعودية على مر العقود الماضية ولحد الآن يكتنفها التخوف والشك بالآخر ، وأن حالات التعاون بينهما لم ترتقِ للمستوى المطلوب لبلدين مثل العراق والسعودية ، بل كانت بدافع المصلحة الضيقة .

(*) استاذ العلوم السياسية-كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين.

٢. أن السعودية لم تؤيد الاحتلال الأمريكي للعراق ورفضت إيواء القوات الأمريكية على

أراضيها .

٣. أن المملكة العربية السعودية قد لعبت دوراً إيجابياً في الوضع السياسي العراقي وسعت إلى الوصول إلى تحقيق المصالحة الوطنية في هذا البلد لأن انفجار الأوضاع في العراق يضر بالمصلحة الوطنية السعودية ويهدد بامتداد النزاع إلى داخل أراضيها بسبب وجود الأقلية الشيعية في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط .

٤. أن المستقبل المنظور يحمل دلالات مشجعة لتنامي العلاقات العراقية ـ السعودية لأسباب عدة أبرزها أن السعودية تخشى إزدياد قوة النفوذ الإيراني في العراق والذي ينعكس سلباً على الداخل السعودي ، لأجله فهي تسعى إلى لعب دور إيجابي في الساحة العراقية .

المنهج المستخدم : لقد تم استخدام المنهج التاريخي في هذه الدراسة لبيان خط سير العلاقة على مختلف المراحل السابقة ، كذلك استخدام المنهج التحليلي الوصفي ، فضلاً عن المنهج الاستشرافي من خلال المشاهد المستقبلية لهذه العلاقة .

هيكلية الدراسة : لقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول : الجذور التاريخية للعلاقة ، وتضمن المبحث الثاني : أبعاد العلاقات العراقية ـ السعودية بعد عام ٢٠٠٣ ، وتضمن المبحث الثالث : مستقبل العلاقات العراقية ـ السعودية .

الخاتمة والاستنتاجات : وتم فيها تلخيص مضمون الدراسة مع ذكر أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث .

المبحث الاول: الجذور التاريخية للعلاقات العراقية-السعودية

تميزت العلاقات بين العراق والسعودية بطابع العداء منذ ظهور الدولتين إلى حيز الوجود في أوائل القرن الماضي وقد لعبت عوامل تاريخية وسياسية وإيديولوجية دوراً مهماً في أن تنطبع العلاقات بين البلدين الأكبر مساحة وسكاناً في المشرق العربي بطابع العداء فقد نشأت المملكة العربية السعودية أساساً من توحيد مناطق نجد في العام ١٩٠٤ والحجاز وعسير وحائل باستعمال القوة العسكرية من قبل عائلة آل سعود [١] ، ولما كان الحجاز يحكم من قبل الشريف حسين بن علي والد الملك فيصل الأول ملك العراق ومن ثم الملك علي شقيق الملك فيصل الذي طرده السعوديون من الحجاز واستولوا على مملكته وبقي لاجئاً لدى أخيه الملك فيصل حتى وفاته فقد انعكس ذلك على العلاقات بين البلدين التي استمرت متوترة رغم التوصل إلى اتفاقيات عديدة للصلح وحسن الجوار استطاعت أن تهدئ الوضع على الحدود بين البلدين والتي كانت تشهد غارات مستمرة تقوم بها قوات (الاخوان) السعودية على المدن والمخافر الحدودية العراقية .

من جانب آخر فقد استمر التنافس بين البلدين على الهيمنة على الوضع السياسي في منطقة المشرق العربي لاسيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والوضع في سوريا ولبنان رغم التنسيق الذي كان كل من العراق والسعودية بحاجة إليه أحياناً لاسيما عندما يتعلق الأمر بمسائل مصيرية في المنطقة مثل إنشاء جامعة الدول العربية في العام ١٩٤٥ التي كان العراق والسعودية من أعضائها المؤسسين أو بالنسبة للحرب العربية الإسرائيلية في

---

[١] وتم الاستيلاء على الاحساء عام ١٩١٣ ثم عقد معاهدة دارين (القطيف) عام ١٩١٥ مع بريطانيا والاعتراف بعبد العزيز آل سعود أميراً على نجد والاحساء والقطيف وما جاورها بالساحل ، للمزيد من التفاصيل ينظر في : قيس محمد نوري ومفيد الزيدي ، المجتمع والدولة في السعودية مسيرة نصف قرن ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط (١) ، ٢٠٠١ ، ص٤٦ .

العام ١٩٤٨ التي اشتركت فيها كلتا الدولتين رغم أن مشاركة السعودية كانت رمزية أكثر منها حقيقية كما برز التنسيق أيضاً فيما يتعلق بالعدوان الثلاثي على مصر الذي ادانته الدولتان أيضاً .

ويعد التغيير الذي حصل في طبيعة السلطة السياسية في العراق بعد العام ١٩٥٨ اخذت العلاقات السعودية – العراقية منحى اخر لاسيما بعد مطالبة العراق باستعادة الكويت في العام ١٩٦١ ، اذ كانت السعودية من بين أهم الدول التي وقفت بالضد من هذه المطالبة وأرسلت قوات سعودية (تحت علم الجامعة العربية) لحماية استقلال الكويت من هجوم القوات العراقية ، وأدى ذلك إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق والسعودية كما أدت الاختلافات الإيديولوجية دوراً مهماً في الفتور الذي شهدته العلاقات بين البلدين (التي اعيدت بعد ثورة شباط ١٩٦٣ في العراق) طيلة عقود الستينات ذلك إن النظام السعودي عرف بطبيعته الملكية المحافظة في حين كان النظام العراقي بعد العام ١٩٦٣ - رغم التغييرات التي طرأت عليه - قومياً ثورياً أقرب إلى مصر الناصرية منه إلى السعودية والدول الخليجية الأخرى ، لذلك فقد احتضن العراق في الستينات وبداية السبعينات المجموعات الثورية السعودية التي كانت تحاول تغيير النظام السياسي في السعودية .

غير أن التقارب سرعان ما عاد إلى العلاقات بين البلدين حيث نسق البلدان مواقفهما في أثناء وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ إذ أعلن البلدان خفض إنتاجهما من البترول وإيقاف تصديره للدول التي تساند إسرائيل ، ولكن هذا الامر كان مؤقتاً على ارض الواقع وأشترك العراق في الحرب في حين اكتفت السعودية بالدعم المادي والعسكري لمصر وسوريا .

وبعد الحرب أخذ التعاون بين العراق والسعودية يتصاعد باستمرار وبلغ التنسيق ووحدة المواقف أعلى مراحله في القمم العربية إبتداءً بقمة الرباط العام ١٩٧٤ التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني ثم في قمة بغداد العام ١٩٧٨ التي قررت عزل مصر ووقف العلاقات معها بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس العام ١٩٧٧ وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ [٢]، حتى بات المحور العراقي السعودي أقوى المحاور في النظام الأقليمي العربي وهو الذي يحرك بقية الدول العربية الأخرى فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي .

وبعد إندلاع الحرب العراقية الإيرانية استمر التقارب بين الموقفين العراقي والسعودي ، رغم أن السعودية قد أعلنت الحياد رسمياً في هذه الحرب إلا أن من الواضح أن الموقف السعودي والخليجي بعامة كان داعماً للموقف العراقي تجاه الطموحات الإيرانية التي كان يطلقها قادة الثورة الإيرانية تحت شعار تصدير الثورة إلى البلدان الإسلامية لاسيما في ظل الاعتداءات الإيرانية على الأراضي الكويتية العام ١٩٨٦ والاستمرار في احتلال جزر الإمارات الثلاث في الخليج العربي فقد كان واضحاً أن الموقف العراقي إنما هو دفاع عن الخليج العربي [٣] .

ومن هنا فقد عملت السعودية على مساعدة العراق بوسائل متعددة أولها إمداد العراق بمبالغ مالية هائلة على شكل قروض وهبات لجعله قادراً على الاستمرار في الحرب

---

[٢] حول تفاصيل قمة بغداد والقرارات التي صدرت عنها ، ينظر : مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد ١٢ ، جامعة بغداد ، كانون الأول ١٩٧٨ ، ص١٨٢ وما بعدها .

[٣] للتفاصيل في أبعاد هذا الموقف ، ينظر : د. غانم محمد صالح ، الخليج العربي - التطورات السياسية والنظم والسياسات ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص٣٦٠ .

وثانيها بيع النفط السعودي لصالح العراق والثالثة إقامة خط لتصدير النفط من حقول البصرة إلى ميناء ينبع السعودي على البحر الأحمر كما ساهمت وسائل إعلامها بشكل واسع في تأييد المواقف العراقية ، وبلغ قيمة المساعدات المالية التي قدمتها السعودية إلى العراق حوالي ٢٥ مليار دولار [٤] .

غير أن هذا الواقع لم يعمل على إزالة الشكوك المتبادلة بين البلدين إذ سعت السعودية إلى استغلال الحرب العراقية الإيرانية لأجل استبعاد العراق من أية ترتيبات أمنية أو سياسية خليجية فتم إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي في شباط ١٩٨١ وتم استبعاد العراق منه رغم أنه دولة خليجية وأنه مشترك في أغلب المؤسسات الخليجية السابقة على تأسيس المجلس مثل وكالة أنباء الخليج وجامعة الخليج وغيرها [٥] .

وبعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية استمر التعاون بين البلدين في أقصى مستوياته وتوج بالزيارة التي قام بها الملك فهد بن عبد العزيز إلى العراق في ٢٣ مارس ١٩٨٩ التي تعد الأولى من نوعها بعد نجاح ثورة ١٩٥٨ في العراق والتي تم فيها التوقيع على اتفاقية رسم الحدود بين البلدين واتفاقية عدم التدخل في الشؤون الداخلية ويمكن القول أن توقيع هذه الاتفاقيات كان يعكس عدم ثقة السعودية في العراق من جهة ومحاولة العراق لطمأنة السعودية من جهة أخرى والتي شعرت أن إنشاء مجلس التعاون العربي في شباط ١٩٨٩ بين العراق ومصر والأردن واليمن كان محاولة لعزل السعودية وتطويقها من شمالها وجنوبها ولذلك سعى العراق إلى طمأنة السعودية بأن لا خطر على أمنها من جانب العراق [٦] .

وفي الثاني من آب ١٩٩٠ جاءت أزمة الكويت لتنهي العلاقات الودية بين العراق والسعودية إذ على الرغم أن السعودية عملت على لعب دور الوسيط بين العراق والكويت ودعت إلى عقد اجتماع لتسوية الأزمة بين البلدين والذي انعقد بالفعل في جدة وعرضت أن تقوم المملكة بدفع المبالغ المختلف عليها بين البلدين ولكن دخول القوات العراقية إلى الأراضي الكويتية ولد انطباعاً لدى السلطة الحاكمة في السعودية بأن الخطوة التالية للقوات العراقية ستكون احتلال السعودية والإطاحة بالعائلة الحاكمة وتغيير نظام الحكم كما تم في الكويت [٧] .

وتأسيساً على ذلك قامت السعودية باستدعاء القوات الأجنبية لاسيما الأمريكية لغرض حماية أراضيها من احتلال عراقي مفترض وكان الموقف السعودي في أثناء قمة القاهرة (٩ آب ١٩٩٠) الأكثر تشدداً ولم يقبل أية إمكانية للتوصل إلى حل سلمي بل شعر بضرورة منع العراق من أية إمكانية مستقبلية لاستخدام قوته وكان السعوديون على استعداد لدعم أية حملة عسكرية ضد العراق لتدمير أسلحة العراق الكيميائية وبرنامجه النووي ويتضح ذلك في دعوة الملك فهد للقوات الأجنبية إلى بلاده بحجة حماية الأراضي السعودية أولاً ثم تحول هدفها ـ عندما تبين عدم وجود أي تهديد عراقي للسعودية ـ إلى إخراج القوات

---

[٤] حسن العلكيم ، العلاقات الخليجية العربية مع إيران : رؤية مستقبلية ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، العدد ١٦ ، القاهرة ، شتاء ١٩٩٠ ، ص٢٤ .

[٥] د. حسن العلكيم ، بيئة صنع القرار الخارجي السعودي ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٧ ، القاهرة ، تشرين الثاني ١٩٩٢ ، ص٦٠ .

[٦] حسن العلكيم ، العلاقات الخليجية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥ .

[٧] عبد الخالق عبد الله ، أزمة الخليج : خلفية الإدراك والإدراك الخاطئ ، في : أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص٩١ .

العراقية من الأراضي الكويتية وتحرير الكويت وتحملت لأجل ذلك ـ مع الكويت ـ معظم النفقات المادية لوجود القوات الأجنبية على أراضيها [٨] .

وأصبح أمراً طبيعياً أن تقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وكذلك كافة أشكال العلاقات الأخرى فقد اشتركت السعودية في الحرب على العراق بشكل مباشر وعن طريق تقديم الأرض والتسهيلات اللوجستية للدول المتحالفة ضد العراق والتزمت بعد الحرب حرفياً بالعقوبات المفروضة على العراق من قبل الأمم المتحدة .

إلا أنه لوحظ أن السعودية أخذت ابتداءً من العام ١٩٩٥ تخفف من تشددها فيما يتعلق بالعراق ورغم عدم إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلا أن العلاقات الاقتصادية بدأت بالتحسن فقد قام العراق باستيراد أنواع متعددة من البضائع من السعودية طبقاً لبرنامج النفط مقابل الغذاء الذي طبقته الأمم المتحدة منذ العام ١٩٩٦ ، بل أن المملكة أخذت تعامل الحجاج العراقيين معاملة خاصة بسبب أوضاعهم الاقتصادية السيئة حتى أن الملك فهد عرض أن يقوم شخصياً بدفع نفقات الحجاج الذين لم يستطيعوا دخول الأراضي السعودية العام ١٩٩٨ إلا أن العراق رفض هذا العرض وأعاد الحجاج .

وقد عملت المملكة العربية السعودية منذُ العام ٢٠٠٠ على انتهاج سياسة (إعادة تأهيل) العراق للعودة للصف العربي ، فقد أعلن وزير الدفاع والطيران الأمير سلطان بن عبد العزيز على استعداد السعودية لنسيان الماضي والترحيب بعودة العراق للصف العربي وأن بلاده ليس لديها شيء ضد العراق ، وعلى أثر ذلك برز شكل من أشكال الصداقة والتعاون في المنتديات العربية والإقليمية بين العراق والسعودية ، وأعلنت الأخيرة في أيار ٢٠٠٢ أن بأمكان رجال الأعمال السعوديين استئناف نشاطاتهم التجارية مع العراق ، وتبع ذلك التوقيع على اتفاقية مع العراق لإعادة فتح مركز عرعر الحدودي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن أبرز العوامل التي ساعدت على تسريع التقارب بين العراق والسعودية في تلك المدة هو الحرب الأمريكية على الأرهاب منذ العام ٢٠٠١ والشكوك والعداوة الأمريكية المتنامية ضد السعودية التي كانت تُعد قبل ذاك حليفة أساسية للولايات المتحدة الأميركية في وسط منطقة معادية [٩] .

المبحث الثاني: ابعاد العلاقات العراقية-السعودية بعد عام ٢٠٠٣

لقد اتسمت العلاقات العراقية – السعودية بعد العام ٢٠٠٣ بابعاد اقتصادية وسياسية مختلفة لاسيما بعد التغيير الذي طرأ على البيئة السياسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث .

أولاً : البعد الاقتصادي :

تكتسب العلاقات الاقتصادية بين البلدين أهمية حيوية بالنظر إلى إمكانية قيام المملكة بالاستثمار في المشاريع الكبرى في العراق حيث كانت السعودية من الدول الداعية إلى إعادة إعمار العراق فقد أعلنت عن استعدادها لتنفيذ برنامج كانت قد أعلنت عنه من قبل للمساعدة في إعادة إعمار العراق وبقيمة مليار دولار .

---

[٨] وحيد عبد المجيد ، مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد الغزو ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٢ ، القاهرة ، تشرين الأول ١٩٩٠ ، ص٩٥ .

[٩] مضاوي الرشيد ، مأزق الأصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين ، دار الساقي ، بيروت ، ط (١) ، ٢٠٠٥ ، ص١٥٣ .

فقد خصصت السعودية خمسمائة مليون دولار لرعاية مشاريع التنمية وخمسمائة مليون أخر لتمويل التبادل التجاري الثنائي و ٩٠ مليون دولار للمساعدات الإنسانية [١٠] .

غير أن هذا الأمر لا يخفي حقيقة أن العلاقات التجارية بين البلدين لا تزال محدودة منذ عام ٢٠٠٣ حيث بلغ إجمالي قيمة التبادل التجاري بين البلدين عام ٢٠٠٥ ما يقارب ٥,٣٢ مليون دولار فقط ولاشك أن الوضع السياسي والأمني في العراق خلال المدة الماضية قد أسهم في تدهور التبادل التجاري بين البلدين نتيجة لتدهور العلاقات السياسية بينهما وخشية التجار ورجال الأعمال والشركات السعودية من التبادل التجاري مع العراق غير أن هذا الواقع بدأ يتغير منذ أواخر عام ٢٠٠٦ لاسيما في منطقة كردستان العراق التي كانت تعد منطقة أمنة نسبياً إذ زارت وفود من دول مجلس التعاون الخليجي منطقة كردستان للاطلاع على الواقع الاقتصادي والتعرف على مجالات الاستثمار في الأقليم [١١] .

كما زار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي المملكة العربية السعودية على رأس وفد رفيع المستوى في تموز ٢٠٠٦ وشهدت هذه الزيارة مباحثات بين الجانبين العراقي والسعودي تضمنت - فضلاً عن القضايا السياسية مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار وكذلك التعاون في مجالات النفط والكهرباء وغيرها فيما تعهد العاهل السعودي بدعم العراق في شتى المجالات [١٢] .

من جانب آخر فقد استمرت مسألة الديون والتعويضات التي تحملها العراق نتيجة للحرب العراقية الإيرانية وبعدها نتيجة للغزو العراقي للكويت تثقل كاهل الاقتصاد العراقي وتؤثر سلباً على واقع العلاقات بين البلدين ، فقد ذكرنا في ما سبق من البحث أن السعودية أمدت العراق طيلة الحرب العراقية - الإيرانية بمبالغ طائلة بلغت ما يقارب تسعة مليارات دولار في حين تقول المؤسسات السعودية أن العراق مدين بمبلغ تسعة عشر مليار دولار ومعظم هذه الديون ترتبت على العراق نتيجة للحرب العراقية الإيرانية، فضلاً عن فوائد الديون نفسها وهذا يعني أن تلك الديون والتعويضات تدخل ضمن ما يعرف بـ((الديون البغيضة)) و((التعويضات الظالمة))[١٣]، وهي الديون التي لا يكون لها مردود في عملية التنمية وإنما تنفق لأغراض التسلح أو الحروب أو الفساد الإداري .... الخ ، ومن الواضح أن هذه الديون لم تستغل لصالح الشعب العراقي كما أن السعودية نفسها اعتبرت قبل أزمة الكويت أن هذه المبالغ هي هبات ومنح وليست ديوناً ومن ثمّ فقد اتخذ مؤتمر وزراء الخارجية العرب في دورته (١٢٦) في ٧ / ٩ / ٢٠٠٧ قراراً يقضي بـ((التأكيد على سرعة قيام الدول الأعضاء بإلغاء ديونها المترتبة على العراق تنفيذاً للفقرة (١٥) من قرار قمة الخرطوم رقم (٣٤٠) بتاريخ ٢٩ / ٩ / ٢٠٠٦)) غير أن السعودية لم تلتزم لحد الآن بإلغاء الديون أو حتى شطب ٨٠ % منها كما فعلت دول نادي باريس حيث اتفق العراق

---

[١٠] السعودية تدعم إعادة إعمار العراق ، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد ٩٣٧٦ ، آيار ٢٠٠٤ ، ص٢ .

[١١] دول الخليج تتوجه للاستثمار في كردستان ، صحيفة الزمان ، العدد ٢٥٠١ ، بتاريخ ١٤ / ٩ / ٢٠٠٦ ، ص٢٧ .

[١٢] إسراء علاء الدين نوري ، العلاقات السعودية - العراقية بين الصراع والتعاون ، مجلة شؤون عراقية ، العدد (٣) ، مركز الدراسات القانونية والسياسية ، جامعة النهرين ، تشرين الثاني ٢٠٠٧ ، ص٢٩ .

[١٣] حامد عبيد حداد ، المديونية العراقية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، نيسان ٢٠٠٧ ، ص١١٠ .

معها على شطب هذه النسبة من ديونه إذا التزم بإصلاحات هيكلية يطلبها مجلس الأمن [١٤] .

أن سعي السعودية للتعاون الاقتصادي مع العراق ينطلق في رأينا المتواضع من عدة اعتبارات ، أهمها : ـ

١. المساهمة في تحقيق استقرار العراق اقتصادياً وإعادة بنائه بهدف تقليص الأعمال الإرهابية وأعمال العنف التي تجتاح العراق والتي من الممكن أن تنعكس على الوضع الداخلي في السعودية بما يؤدي إلى عدم استقراره ذلك أن السعودية تدرك أن انتعاش الاقتصاد العراقي وتحسين ظروف المعيشة للعراقيين قد يساعدان على الاستقرار السياسي في المنطقة لأن حدوث تقارب اقتصادي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تفاهم سياسي [١٥] .
٢. إقامة علاقات طيبة مع النظام السياسي الجديد في العراق للمساعدة على عودته إلى وضعه الطبيعي كدولة مستقلة وفاعلة في النظام العربي .
٣. إقامة استثمارات صناعية واقتصادية للشركات السعودية في سوق واسعة وذات إمكانيات اقتصادية كبرى وفي أوضاع اجتماعية وثقافية مقاربة ـ أن لم نقل مطابقة ـ للوضع الاجتماعي والثقافي السعودي لاسيما بعد أن توقف المستثمرون السعوديون عن الاستثمار في الولايات المتحدة وأوربا بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة وهو الأمر الذي تعود فائدته على العراق والسعودية .

ثانياً : البعد السياسي :

أثار قرار الإدارة الأميركية مهاجمة العراق وتغيير نظامه السياسي بالقوة إشكالات عديدة للمملكة العربية السعودية وجعلها في موقف حرج جداً فقد واجهت السياسة الخارجية السعودية آنذاك مشكلة متعددة الأبعاد فمن المعروف أن المملكة حليف قوي للولايات المتحدة الأميركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقد توثق تحالفهما بشكل أكبر في أعقاب دخول القوات العراقية إلى الكويت واحتلالها في آب ١٩٩٠ إذ نتج عنه استدعاء السعودية لقوات من عدد كبير من دول العالم تألف معظمها من قوات أمريكية واستمر وجود القوات الأميركية على الأراضي السعودية حتى بعد تحرير الكويت بحجة وجود أخطار أمنية تهدد السعودية ودول الخليج الأخرى من العراق غير أن وجود هذه القوات بدأ يثير موجة من الرفض في أوساط المواطنين السعوديين الملتزمين دينياً بسبب وجود قوات غير مسلمة على أرض الحجاز المقدسة وهو ما نتج عنه موجة من التفجيرات للقواعد الأمريكية في الخبر والرياض والظهران وغيرها أبتداءً من العام ١٩٩٥ [١٦] .

وإذا كان استخدام الأراضي السعودية في العام ١٩٩٠ بذريعة حماية الأراضي السعودية أولاً ومن ثم بذريعة تحرير الكويت فأن استخدام هذه الأراضي لغزو العراق واحتلاله وتغيير نظامه السياسي لم يعد ممكناً في ظل تنامي الوعي السياسي للمواطنين السعوديين مما دفع السعودية إلى رفض السماح للقوات الأمريكية باستخدام أراضيها للهجوم

---

[١٤] حامد عبيد حداد ، المصدر السابق ، ص١١٣ .
[١٥] أشرف العيسوي ، العراق الجديد في الرؤية الخليجية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٢ ، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٥ ، ص٨٣ .
[١] أخذ الوجود الأمريكي في السعودية يعاني من مشاكل حقيقية خاصة بعد انفجار الخبر ، حيث ازداد التعاون الأمني السعودي ـ الأمريكي وتم نقل القوات الأمريكية من مجمع ((الخبر)) إلى منطقة ((الخرج)) التي تبعد (٦٠) ميلاً جنوب الرياض ، للمزيد ينظر في : قيس محمد نوري ومفيد الزيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٩ .

على العراق مما أدى إلى سحب القوات الأمريكية من الأراضي السعودية إلى قطر حيث استخدمت قاعدة السيلية كمركز متقدم للقيادة الوسطى الأمريكية [١٧] .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أوساط الحكومة السعودية شعرت بالحيرة والقلق بعد أن تبين لها أن غزو أمريكا للعراق بات أمراً محتماً ووشيكاً ، فهل من مصلحتها أن يأتي نظام في العراق موالي للغرب ويضخ النفط بكميات تماثل تلك التي تضخها السعودية ، كذلك انتاب المملكة العربية السعودية قلق شديد إزاء احتمال قيام حكومة عراقية شيعية موالية لإيران على حدودها ، لذلك وجدت السعودية ضرورة المحافظة على حلفها الاستراتيجي مع أمريكا من جهة وتضامنها مع الرفض العربي لاحتلال العراق انسجاماً مع مشاعر الشعب السعودي من جهة أخرى ، لأجله فقد سعت السعودية إلى تكريس الحل الدبلوماسي وأعلنت في الرابع من تشرين الثاني ٢٠٠٢ على لسان وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل أنه حتى إذا حصلت موافقة الأمم المتحدة على الحملة العسكرية التي تقودها أمريكا ضد العراق فأنها لن تسمح باستخدام قواعدها الجوية ، وكذلك صرح ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز أن : قواتنا لن تخطو خطوة واحدة داخل الحدود العراقية ، وأننا لا نقبل بأن تهدد هذه الحرب وحدة العراق وسيادته ولا نقبل بأن تخضع موارده وأمنه الداخلي للاحتلال العسكري [١٨] .

وتأسيساً على ما تقدم فقد جاء الموقف السعودي منسجماً مع الموقف العربي الرسمي في قمة بيروت العام ٢٠٠٢ والتي أعلن فيها أن الاعتداء على العراق هو اعتداء على السيادة الوطنية لجميع الدول العربية من جهة ومع الرأي العام السعودي الذي كان معارضاً للحرب ضد العراق ، لاسيما بعد الاتهامات الأمريكية للسعودية بدعم الأرهاب بعد أحداث ١١ أيلول .

ومما لاشك فيه أن هذا الموقف قد خلق بعض التوتر في العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة التي اندفعت بعد نجاحها في احتلال العراق إلى الضغط على كافة الدول العربية لتغير انظمتها السياسية بدعوى إيجاد شرق أوسط جديد بأنظمة سياسية ديمقراطية بحيث يكف عن أن يكون حاضناً للأرهاب خاصةً بعد اتهام الولايات المتحدة الأمريكية السعودية وعلى لسان بوش في خطاب له في ميريلاند في ٣٠ تشرين الثاني عام ٢٠٠٥ بأن الأجانب الذين يقومون بالعمليات الانتحارية وأعمال القتل في العراق هم من السعودية وسوريا واليمن والسودان وإيران [١٩] ، وهو ما دفع السعودية وكافة دول جوار العراق ـ لاسيما إيران وسوريا ـ إلى محاولة إفشال المشروع الأمريكي عن طريقين :

١. إدخال إصلاحات سياسية داخلية لأجل تفنيد الذرائع الأمريكية [٢٠] .

---

[١٧] جاسم يونس الحريري ، العراق ودول الخليج : المتغيرات والمستقبل ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٣٣ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، نيسان ٢٠٠٧ ، ص٨٨ .

[١٨] مضاوي الرشيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٤ ـ ١٥٥ .

[١] خطاب (بوش) الابن أمام طلاب الاكاديمية البحرية الأمريكية الذي تناول فيه الحرب على الأرهاب والأستراتيجية القومية الجديدة لأمريكا لتحقيق النصر في العراق ، بثته فضائية الحرة ـ عراق في ٣٠ تشرين الثاني عام ٢٠٠٥ .

[٢٠] لقد أخذت أنظار أوربا وأمريكا تتجه اليوم صوب السعودية حول مسألة الإصلاح وبدأت تضع الخطط للإصلاح السياسي والاقتصادي فيها ، وتم عقد العديد من الاجتماعات حول ذلك في نيويورك ولندن وباريس ، ولم يعد الهدف الإصلاحات فقط ، بل أصبحت الدعوات إلى الإصلاح وسيلة بأيدي السلطات الغربية وتحديداً أمريكا من أجل تنفيذ سياستها ومصالحها في السعودية ، للمزيد من التفاصيل ينظر في : مضاوي الرشيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٧ .

٢. محاولة إفشال المشروع الأمريكي في العراق عن طريق وضع العراقيل أمام التحول الديموقراطي فيه ومن هنا وقعت السياسة الخارجية السعودية في إشكالية صياغة سياسة خارجية خاصة بالوضع في العراق فهي من جهة رحبت بسقوط صدام حسين الذي كان يشكل تهديداً مباشراً لأمنها لكنها رفضت أن يكون التغيير عن طريق الاحتلال لأن الاحتلال يثير رفضاً داخلياً في السعودية كما يثير الشكوك والتساؤلات حول ما تريده واشنطن من العراق والمنطقة بصفة عامة كما أن الأزمات الأمنية التي شهدتها دول مجلس التعاون ومنها السعودية لا يمكن أن تنفصل عن حالة الانفلات الأمني في العراق [٢١] .

من جهة أخرى فأن تغيير النظام السياسي في العراق أنطوى على ظهور قوى سياسية مقربة من إيران أصبحت لها اليد الطولى في الوضع السياسي العراقي وقد تبع ذلك موجة من الاتهامات للدول العربية بالوقوف وراء ما يعانيه العراق من مصاعب أمنية لاسيما سوريا والسعودية ففي استطلاع للرأي أجراه المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية العام ٢٠٠٧ أشار ٢٥ % من المستجوبين أن سوريا تقف وراء العنف في العراق وأشار ٢٠ % منهم إلى السعودية في أعمال العنف في حين أشار ٤٣ % منهم إلى إيران [٢٢] .

فضلاً عن ذلك فقد أدت مقاطعة العرب السنة للانتخابات التي جرت في كانون الثاني ٢٠٠٥ إلى وصول التحالف الشيعي ـ الكردي إلى الحكم واستبعاد العرب السنة منه بسبب رفضهم التعامل مع الاحتلال وإصرارهم على ضرورة جدولة الانسحاب الأمريكي قبل دخولهم إلى العملية السياسية وهو ما أدى إلى استبعادهم منها رغم اشتراكهم في انتخابات ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥ .

من هنا وجدت السعودية نفسها في موقف حرج فهي قد أيدت ـ ولاشك ـ زوال نظام صدام حسين وإن لم تشترك فعلياً ولم توفر التسهيلات اللوجستية للاحتلال لكنها من ناحية أخرى لم تكن تتصور أن يؤدي الاحتلال إلى رغبة أمريكية في تغيير كافة أنظمة الشرق الأوسط الاستبدادية وإعادة ترتيب أوضاع المنطقة من جهة ولم تكن تتصور أن يؤدي سقوط النظام السابق إلى بروز موجة من العداء للعروبة وهيمنة إيرانية على أوضاع المنطقة ـ بتواطؤ أمريكي ـ من جهة أخرى وهو ما أدى إلى أن تحاول السعودية ـ وقد استشعرت الخطر على نظامها السياسي ووحدتها الوطنية إلى أن تسلك سياسة ذات ثلاثة جوانب هي :

١. مساعدة العراق على التعافي بسرعة من آثار الاحتلال بغية الإسراع بخروج الأخير من العراق .
٢. محاولة منع انزلاق العراق في حرب أهلية عن طريق مبادرات المصالحة الوطنية العديدة التي أيدتها السعودية .
٣. محاولة إعادة التوازن إلى العملية السياسية العراقية وطبيعة النظام السياسي العراقي عن طريق السعي لزيادة دور السنة في العملية السياسية وتنبيه الحكومة إلى خطورة الانزلاق إلى الهيمنة الإيرانية ولأجل هذا فقد امتنعت السعودية عن

---

[٢١] أشرف العيسوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٢ .

[٢٢] المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية ، احتمالات الحرب الأهلية في العراق : تساؤلات ورؤى متبادلة ، ندوة المركز ، عمان ، ٢٠٠٧ ، ص١٣٣ .

استقبال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في أيلول ٢٠٠٧ ، على الرغم من استقبالها له في زيارة سابقة ، كنوع من التعبير عن عدم الرضا عن سياسة الحكومة العراقية آنذاك وأيدت بقوة تجربة مجالس الصحوة التي نشأت في بعض مناطق العراق لمحاربة القاعدة .

وتأسيساً على ما تقدم فقد سعت السعودية ومنذ بدايات ظهور العنف في العراق إلى تأييد كافة مبادرات المصالحة الوطنية التي طرحتها الاطراف المختلفة ابتداءً من مبادرة المصالحة الوطنية التي طرحتها حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي حيث أكدت المملكة وعلى لسان الملك عبد الله بن عبد العزيز حرصها على إنجاح مبادرة المصالحة الوطنية [٢٣] .

ثم رعت المملكة مؤتمر مكة للمصالحة الوطنية ونبذ الطائفية والتعصب الديني الذي انبثقت عنه وثيقة مكة التي تحرم سفك الدم العراقي وتدعو إلى وقف الاقتتال الطائفي [٢٤] وكذلك تأييدها لوثيقة العهد الدولي في ٢٨ تموز ٢٠٠٦ [٢٥] ثم حضور اجتماع شرم الشيخ العام ٢٠٠٧ الذي ركز على ضرورة تطبيق ما جاء في وثيقة العهد الدولي حول العراق الذي ركز على مسألتي الديون والإعمار [٢٦] .

فضلاً عن ذلك فقد اشتركت السعودية بفعالية في كافة مؤتمرات دول الجوار الجغرافي والتي حاولت من خلالها الحيلولة دون حدوث تأثيرات خارجية ـ إيرانية تحديداً ـ في الشأن العراقي عن طريق امتناع السعودية نفسها عن التأثير في الشأن العراقي وأخيراً وبعد تحسن الأوضاع السياسية والأمنية أخذت السعودية تسعى إلى فتح سفارتها في بغداد بعد زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس إلى المنطقة والتي نصحت فيها الدول العربية بلعب دور في العراق لأجل الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة .

ولاشك أن السعودية ـ والدول العربية الأخرى ـ كانت في مأزق بين أن تفتح سفاراتها في بغداد ،وهي متهمة ولاسيما السعودية من رموز حكومية عراقية بأنها وراء إثارة المتاعب والعنف في العراق [٢٧] ، وبين أن تدير ظهرها إلى العراق مما يؤدي إلى قوة النفوذ الإيراني أكثر فأكثر في العراق .

صفوة القول يبدو أن السعودية اختارت الحل الأول إدراكاً منها ـ وهو أمر أيدته القمة الخليجية الأخيرة في الكويت في نيسان ٢٠٠٨ ـ إن عودة علاقاتها مع العراق ضرورة استراتيجية لها لأنها ليست بمنأى عما يجري في العراق وخاصة في مجال خلق نموذج يكون له إمكانية التقليد في الدول المجاورة ولأن هذا الأمر وسيلة لاحتواء ما يجري على الأرض العراقية من تطورات تؤثر في السعودية التي تعاني من ظاهرة تفاقم الارهاب والمطالب الديمقراطية والمشكلات الطائفية في آن معاً ،والحقيقية ان توجه السعودية هذا او

---

[٢٣] صحيفة الصباح ، ملك السعودية يؤكد إلى عادل عبد المهدي استعداده لإنجاح مبادرة المصالحة الوطنية ، صحيفة الصباح ، العدد ٩٤١ ، بغداد ٢١ / ٩ / ٢٠٠٦ .

[٢] وقعت وثيقة مكة في ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٦ من قبل (٢٩) عالماً من السنة والشيعة فضلاً عن (٣) شهود ونصت على المصالحة الوطنية وحرمة أموال المسلمين ودمائهم وأعراضهم ، ينظر موقع الانترنيت : www.aljeeran.net .

[٢٥] ركزت وثيقة العهد الدولي في ٢٨ تموز ٢٠٠٦ على ضرورة تعزيز الأمن والنهوض بالاقتصاد والمصالحة الوطنية العراقية ، ينظر موقع الانترنيت : www.arabic.cnn.com .

[٢٦] أخلاص قاسم نافل ، الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية في العراق ، نشرة شؤون عراقية ، العدد (٣) ، مركز الدراسات القانونية والسياسية ، جامعة النهرين ، تشرين الثاني ٢٠٠٧ ، ص٢٣ .

[٢٧] ينظر تصريح النائب سامي العسكري في وسائل الإعلام العراقية الصادرة يوم الأربعاء ٣٠ نيسان ٢٠٠٨ .

سواها من دول الخليج ليس خارج نطاق ارادة امريكا لكونها مكبلة باتفاقيات علنية وسرية معها مما يتطلب منها الانخراط وفق الرؤيا والمصالح الامريكية في العراق او المنطقة .

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات العراقية-السعودية

إن إستقراء العلاقات بين العراق والمملكة العربية السعودية أمر يثير الاهتمام وذلك لتأثير ما سيؤول إليه طابع العلاقات بين الدولتين على الوضع في المنطقة العربية برمتها بسبب محورية دور كلا الدولتين في المنطقة وأن كان دور العراق قد تضاءل بعد العام ٢٠٠٣ لدرجة أنه لم يعد طرفاً مشاركاً في التفاعلات الإقليمية وإنما أصبح موضعاً لهذه التفاعلات غير أن إمكانية بروز دور للعراق ليصبح فاعلاً مهماً في المنطقة في المدى المتوسط تبقى قائمة .

على الرغم من ذلك فأن قراءة مستقبل العلاقات بين الطرفين هو أمر في غاية الصعوبة بسبب صعوبة التنبؤ بالمستقبل في العلوم السياسية بعامة من جهة وبسبب اعتماد مستقبل العلاقات بين الدولتين العراق والسعودية تحديداً على متغيرات عديدة داخلية وخارجية لعل أهمها دور الفاعلين الأمريكي والإيراني في العراق ومدى استجابة الحكومة العراقية لكل منها .

فبالنسبة للولايات المتحدة فأنها تحتل العراق وتملك ولاشك تأثيراً كبيراً على حكومته كما أنها حليف رئيس للسعودية وتمتلك تأثيراً كبيراً على حكومتها أيضاً ، ومن ثمّ فإن إمكانية أن تمارس الولايات المتحدة تأثيراً على الدولتين لتقوية علاقتهما أمراً واقعاً لأجل الوقوف بوجه الأطماع الإيرانية والدور الإيراني في المنطقة والذي لا ترغب به أساساً أي من الولايات المتحدة والسعودية وهو ما تعمل عليه الولايات المتحدة منذ العام الماضي لاسيما بعد فشل مشروعها للتفاهم مع إيران حول العراق والذي عقدت له جولات طويلة من المباحثات بين الدولتين إذ تبين أن إيران لا تريد إلا نفوذاً كاملاً في العراق وهو الأمر الذي تعده الولايات المتحدة غير ممكن إذ لا يتوقع أن تكون الولايات المتحدة قد قدمت هذا الكم من الضحايا في العراق لأجل تسليمه إلى إيران ومن هنا جاءت زيارة كوندليزا رايس إلى المنطقة تحت هذا التوجه .

ومما لاشك فيه ان السعودية تعد نفسها محوراً في السياسة العربية [٢٨]، ولهذا فأن علاقاتها مع العراق ستخضع بشكل كبير لرؤيتها لتوجه الحكومة العراقية نفسها فعندما كانت السعودية ترى في الحكومة العراقية تحالفاً من الأكراد والشيعة يستبطن نفوذاً إيرانياً كبيراً سعت السعودية إلى تحجيم علاقاتها بالعراق إلى أدنى حد ممكن وهو ما انعكس على الدول العربية الأخرى التي حذت حذوها رغم أن السعودية نفسها كانت قد ساعدت العراق كثيراً في زمن حكومة أياد علاوي المؤقتة كما مر بنا سابقاً ،لكن كما اسلفنا ان التوجه السعودي لن يكون خارج الرغبة الامريكية لكونها هي والعراق تحكمهما العلاقات مع امريكا التي تتحكم بدرجة في مسار العلاقات بينهما .

وبعد أن أخذت الحكومة العراقية تتجه إتجاهاً وطنياً معتدلاً يحاول الابتعاد عن النفوذ الإيراني بدأت السعودية ـ والدول العربية الأخرى أيضاً ـ تتقرب إليها لدفعها إلى الابتعاد أكثر

---

[٢٨] حول محورية دور السعودية في السياسة العربية ، ينظر : خالد الدخيل ، بروز الدور السعودي في النظام العربي الراهن ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٧٢ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، خريف ٢٠٠٧ ، ص٥ وما بعدها .

[٢] فضائية الحرة عراق ،١٠ تموز ٢٠٠٧ .

فأكثر عن نفوذ إيران التي تحاول الامتداد غرباً حتى وصل تأثيرها إلى سوريا ولبنان وفلسطين فأعلنت السعودية استعدادها لفتح سفارتها في بغداد واستقبال سفير عراقي في السعودية .

فضلا عن ان اميركا اعلنت مؤخرا وعلى لسان وزيرة خارجيتها رايس انها ستدافع بقوة عن مصالحها وحماية دول المنطقة من التهديدات الايرانية ،وهذا بطبيعته يعد عاملاً ايجابياً لدفع السعودية باتجاه العراق ،لاسيما وان اغلب الدول الخليجية اعلنت عزمها على فتح سفاراتها في بغداد، فقد سمت دولة البحرين سفيرها الى بغداد ،ناهيك عن زيارة رئيس وزراء تركيا اوردوغان الى بغداد بالتاكيد سوف تعطي زخما تشجيعيا للدول الاخرى ولاسيما السعودية في اعادة بناء علاقاتها مع العراق.

وتأسيساً على ما تقدم نستطيع القول أن مستقبل العلاقات بين العراق والسعودية في رأينا المتواضع يتجسد في أحد المشهدين الآتيين:

١. **المشهد الأول / استمرار تنامي العلاقات :** وهو المشهد الذي نرجحه وهو يرتكز على قاعدة أن الحكومة العراقية أصبحت واعية لحجم النفوذ الإيراني في مؤسساتها والدور التخريبي الذي يعمل عليه هذا النفوذ فقد اكتشفت الحكومة العراقية بالأدلة القاطعة كيفية وصول الأسلحة الإيرانية الصنع إلى كل من المليشيات والجماعات الأرهابية على حد سواء وهو الأمر الذي أدى بالحكومة إلى إرسال مندوبين عنها إلى إيران لغرض حثها على الامتناع عن التدخل في الشؤون العراقية ومن جهة أخرى فقد أيقنت الدول العربية ولاسيما السعودية أن سياسة الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية العراقية أدت إلى انفراد إيران بالنفوذ في العراق وهو أمر يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الأوضاع في الدول العربية الأخرى التي تمتلك أقليات شيعية لاسيما دول الخليج لذا فقد بدأت الدول العربية تسعى جاهدة لأجل دفع العراق إلى العودة مجدداً إلى الصف العربي .

تأسيساً على ما تقدم فأن المملكة العربية السعودية تسعى إلى لعب دور إيجابي في العراق من خلال بناء نسيج جديد للعلاقة معه ، خاصةً بعد أن أيقنت السعودية بأن مخاوفها من الوضع المتأرجح في العراق سينعكس سلبياً على الداخل السعودي قد تحققت فالليبراليون والإسلاميون في السعودية كثفوا من المطالبة بإصلاحات أوسع ، وكذلك أصدر شيعة السعودية التماساً طالبوا فيه بإصلاح وضعهم كأقلية ، فضلاً عن ازدياد وقوع الهجمات الإرهابية في داخل السعودية .

في رأينا المتواضع نخلص القول بأن مشهد تنامي العلاقة بين العراق والمملكة العربية السعودية هو المرجح بينهما ، لاسيما وفق التطورات الجديدة في مؤتمر ستوكهولم للعهد الدولي تجاه العراق في ٢٩ أيار ٢٠٠٨ ، فقد أعلن وزير الشؤون الخارجية السعودي عن استعداد حكومته لبحث إسقاط الديون المستحقة على العراق يقابله في ذلك تفاؤلاً أمريكياً على لسان وزيرة الخارجية كوندليزا رايس في ستوكهولم من أن السعودية ستخفف من ديونها على العراق ، وهذه دلالة أو أشارة واضحة إلى أن العلاقات بين العراق والمملكة العربية السعودية تتجه نحو مسار إيجابي .

٢. **المشهد الثاني / توتر العلاقات :** أن هذا المشهد يمكن حدوثه فقط في حالة عجز الحكومة عن وقف النفوذ الإيراني في مؤسساتها حيث تعمل إيران جاهدة لمنع الحكومة من تطهير مؤسساتها من المليشيات ومراكز القوى المؤيدة لإيران ويمكن في حالة نجاحها ، لاسيما في حالة حدوث تطور مفاجئ أن تضغط بعض الأطراف في الحكومة لأجل الامتناع عن تقوية العلاقات مع السعودية بحجة قيامها بدعم المتطرفين أو دعم جبهة التوافق أو هيئة علماء المسلمين ... الخ وهو الأمر الذي قد يتلاءم مع التركيبة الفكرية لبعض الأطراف في العملية السياسية العراقية غير أنه لا يتلاءم مع توجهات الحكومة في الوقت الحاضر ولكنه احتمال ممكن التحقيق في حالة توفر الظروف المناسبة له ولاسيما أنه كان

هو المتحقق طيلة المدّة من العام ٢٠٠٥ وإلى أواسط العام ٢٠٠٧ .

الخاتمة والاستنتاجات:

أن المتتبع لسير العلاقات العراقية ـ السعودية يلمس وبوضوح صفة عدم الاستقرار وعدم وجود تعاون حقيقي بينهما وكانت صبغة التخوف والشك تضفي على طابع الثقة في العلاقة ، ولكن دون بروز حالة المواجهة بين الطرفين إلا بعد قيام العراق بغزو الكويت العام ١٩٩٠ ، وأن حالات التعاون كانت تمليه المصالح القطرية الضيقة للبلدين ، ففي العام ١٩٨٠ نشطت العلاقات العراقية ـ السعودية بعد اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية ووقفت السعودية إلى جانب العراق تخوفاً من امتداد الخطاب الإيراني الذي يرمي إلى تصدير الثورة الإسلامية والذي حظي بتعاطف شيعة السعودية .

وهذا بطبيعته لا يتناسب مع سياسة ونهج المملكة العربية السعودية ، وبعد قيام العراق بغزو الكويت وصلت العلاقات العراقية ـ السعودية إلى أسوء حالاتها ، فقد قطعت العلاقات الدبلوماسية على أثر ذلك واستقبلت السعودية القوات الأمريكية والأجنبية الأخرى على أراضيها وعملت على تمويلها بغية تحرير الكويت ، وبقيت العلاقة متوترة على حالها طيلة مدة التسعينات، وبعد العام ٢٠٠٠ أخذت السعودية تنتهج خط سير جديد تجاه العراق فقد عملت على مد الخيوط من أجل ارجاع العلاقة مع العراق إلى حال أفضل والعمل على عودة العراق للصف العربي ، ولكنها لم ترتقِ إلى المستوى المطلوب على أرض الواقع .

وقد لاحظنا أن المملكة العربية السعودية لم تؤيد ولم تدعم الاحتلال الأمريكي للعراق العام ٢٠٠٣ ورفضت استقبال القوات الأمريكية على أراضيها ، وبعد الاحتلال أصبح للنفوذ الإيراني دور بارز في العراق وذو تأثير فعال على الكثير من القوى والأحزاب السياسية التي أصبح لها دور قيادي في العراق ، بل أصبحت السعودية متهمة في أعمال العنف في العراق لاسيما من قبل القوى السياسية المقربة من إيران ، ناهيك عن اتهام الولايات المتحدة الأمريكية لها بهذا الصدد .

لأجله فقد عملت المملكة العربية السعودية على إعادة التوازن في العملية السياسية في العراق من خلال السعي لإيجاد دور أكبر للعرب السنة في العملية السياسية ، واستمرارها في توضيح مدى خطورة تفاقم النفوذ الإيراني في العراق ، والعمل على منع إنزلاق العراق في حرب أهلية من خلال تشجيعها لمبادرات المصالحة الوطنية ، فضلاً عن اشتراكها في جميع المؤتمرات الاقليمية والدولية حول العراق .

في واقع الحال أن دراسة واقع ومستقبل العلاقات العراقية ـ السعودية قد أوصلتنا إلى النتائج الآتية :

١. العلاقات بين البلدين هي علاقات قديمة تعود إلى مرحلة الاستقلال نتيجة لواقع التجاور الجغرافي ووحدة اللغة والمصالح والمخاطر التي يتعرض لهاكلا البلدين.
٢. أن العلاقات بين البلدين قد شهدت طيلة تاريخها مراحل شد وجذب وتناوب القوة والفتور تبعاً لاختلاف الأنظمة الحاكمة بين البلدين والتنافس فيما بينهما على النفوذ والقوة في منطقة الشرق العربي .
٣. أن العلاقات السياسية كانت دائماً ذات أهمية أكبر من العلاقات الاقتصادية نتيجة لافتقار كلا البلدين إلى سلع تصديرية مهمة باستثناء النفط الموجود في كلا البلدين لكن ذلك لا ينفي استيراد العراق لسلع سعودية ـ لاسيما المواد الغذائية ـ بسبب القرب الجغرافي بين البلدين وتحقيق السعودية لتقدم نوعي في هذا المجال مؤخراً .
٤. أن السعودية اتخذت موقفاً رافضاً لاحتلال العراق ولم تقدم أية تسهيلات لوجستية للقوات

الغازية لما لذلك من تأثير على منطقة الشرق الأوسط والسعودية نفسها لكنها فيما بعد اضطرت إلى التعامل ـ وأن بحذر شديد ـ مع الواقع الجديد بهدف الحفاظ على وحدة الصف العربي وتقليل النفوذ الإيراني لاسيما وأن القوى التي حكمت العراق بعد العام ٢٠٠٣ أغلبها تمتلك علاقات قوية مع إيران وعلى هذا يمكن القول أن العلاقات العراقية ـ السعودية تتناسب عكسياً مع النفوذ الإيراني في العراق .

٥. أن العلاقات العراقية ـ السعودية في اعتقادنا تسير نحو تنامي روابط العلاقة بينهما ، لاسيما وأن المملكة العربية السعودية أعلنت عن استعدادها لفتح سفارتها في بغداد ، وهذا يعود لأسباب ذكرناها في هذه الدراسة ، أبرزها التخوف السعودي من سيطرة النفوذ الإيراني في العراق والذي ينعكس بطبيعة الحال سلبياً عليها وعلى دول الخليج العربي من جهة ، ورغبة الولايات المتحدة في دفع الدول العربية نحو دور فاعل ورئيس في العراق ولاسيما السعودية ، من أجل الحد من النفوذ الإيراني في العراق من جهة أخرى .

٦. أن موقف المملكة العربية السعودية الأخير في مؤتمر ستوكهولم الذي عقد في ٢٩ أيار ٢٠٠٨ حول العهد الدولي للعراق والذي اتضح على لسان وزير شؤونها الخارجية بأنها على استعداد لبحث مسألة اسقاط ديون العراق والذي رحبت به وزيرة خارجية الولايات المتحدة كوندليزا رايس هو دلالة على أن العلاقات العراقية ـ السعودية تأخذ طابع ومنحى التعاون .